Document: EB 2020/129/R.39
Date: 14 April 2020
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

الإشراف الداخلي في الصندوق: النهج المعدل استجابة لحالة الطوارئ الناجمة عن الوباء العالمي

مارس/آذار 2020

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي
الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Bambis Constantinides
مدير مكتب المراجعة والإشراف
رقم الهاتف: 2054 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.constantinides@ifad.org

Deidre Walker
مديرة المراجعة
رقم الهاتف: 2162 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.walker@ifad.org

Sangwoo Kim
مدير التحقيقات
رقم الهاتف: 2427 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: sangwoo.kim@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والعشرون بعد المائة
روما، 20-22 أبريل/نيسان 2020

للعلم

الإشراف الداخلي في الصندوق: النهج المعدل استجابة لحالة الطوارئ الناجمة عن الوباء العالمي

أولا- مقدمة

1- أكد المجلس التنفيذي خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2020 في ديسمبر/كانون الأول 2019. وقد استندت خطة العمل إلى تقييم المكتب للمخاطر المؤسسية في ذلك الوقت. والهدف الرئيسي لمكتب المراجعة والإشراف هو توفير ضمان الجودة الموضوعية وفي الوقت المناسب، وخدمات الاستشارة والتحقيق لدعم الإدارة والهيئات الرئاسية في معالجة جميع المخاطر المتعلقة بتحقيق الأهداف المؤسسية. وقد أحدث الوضع الناشئ عن مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) تغييرات في تلك المخاطر، وكذلك في أولويات الشُّعب الإقليمية، وترتيبات عمل مكتب المراجعة والإشراف. وبناء على ذلك، أعاد مكتب المراجعة والإشراف تقييم المخاطر على المستوى العالي، ويقترح تعديلات على خطة المراجعة والتحقيقات لعام 2020، آخذا بعين الاعتبار الأولويات والقيود الحالية للصندوق.

2- وقد صادق رئيس الصندوق على خطة العمل المعدلة، والتي ستقدم إلى لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها المنعقد في يونيو/حزيران لاستعراضها.

ثانيا- النهج المعدل للإشراف الداخلي

3- يرد أدناه ملخص للتعديلات الرئيسية التي أُدخلت على خطة المراجعة والتحقيقات لمكتب المراجعة والإشراف لعام 2020:

- **إعادة ترتيب أولويات عمل المراجعة للتركيز على ضمان الإدارة الفعالة للمخاطر الحالية**. وسوف يؤدي هذا إلى تأخير أو تأجيل بعض المهام وتغييرات في نطاق مهام أخرى.
- **اعتماد ترتيبات العمل الرقمي وعن بعد لعمليات المراجعة إلى أقصى حد ممكن**. تسمح الرقمنة المتقدمة لعمليات الصندوق بتغطية عمليات مراجعة كبيرة باستخدام ترتيبات العمل الرقمي وعن بعد. وسوف ييسّر هذا عمل المراجعة في الوقت الذي يقلل فيه إلى أدنى حد من الحاجة إلى مشاركة كبيرة من الموظفين. وسوف يُستخدم مقدمو الخدمات الخارجيين والمحليين حيثما كان ذلك ممكنا.
- **زيادة استخدام تحليلات البيانات**. سوف تمكّن القدرات الإضافية التي أدخلها مكتب المراجعة والإشراف في هذا المجال في عام 2019 المكتب من المساهمة في تحديد بعض المخاطر التشغيلية المتزايدة بسبب حالة الطوارئ الناجمة عن الوباء والتخفيف منه.
- **الزيادة في العمل الاستشاري**. سوف يزيد مكتب المراجعة والإشراف مساهمته في إدارة المخاطر المؤسسية خلال وبعد الأزمة، وفي تعزيز أي وظيفة من وظائف خط الدفاع الثاني بصورة مؤقتة بناء على طلب الإدارة.
- **إعطاء الأولوية لعمل التحقيقات من أجل التركيز على الحالات التي تمثّل مخاطر كبيرة جارية تتعلق بالسمعة، والنزاهة، والمسائل المالية والتشغيلية**. وسوف يلجأ مكتب المراجعة والإشراف إلى الموارد الخارجية والمحلية حيثما أمكن، ويعدّل عملية التحقيقات لكي تعكس القيود القائمة. وسيتم السعي لإيجاد حلول تشغيلية بديلة للقضايا ذات الأولوية والأهمية النسبية الأقل، بموجب سياسة مكافحة الفساد.

- **استقطاب التأييد وإنشاء الشبكات**. سيقتصر عمل استقطاب التأييد والتوعية على الأنشطة التي تهدف إلى التخفيف من أية مخاطر متزايدة ناجمة عن أثر الوباء العالمي. وستستمر أنشطة التنسيق والتواصل الشبكي المهني مع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى على أساس رقمي.

4- ويمكن إدخال المزيد من التعديلات على خطة مكتب المراجعة والإشراف لعام 2020 خلال العام لمعالجة المخاطر والأولويات الناشئة، وسوف يتم إبلاغ لجنة مراجعة الحسابات بأي من هذه التحديثات في كل اجتماع من اجتماعاتها. وقد أكدت الإدارة بأنه سيتم تقديم موارد مالية إضافية إلى مكتب المراجعة والإشراف إذا لزم الأمر لتنفيذ الخطة المعدلة.

ثالثا- التغييرات في بيئة المخاطر بسبب حالة الطوارئ الناجمة عن مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)

5- تستند التغييرات في نهج المراجعة والتحقيق لمكتب المراجعة والإشراف إلى الافتراضات والاعتبارات التالية فيما يتعلق بقدرته على العمل واعتبارات وأولويات المخاطر المؤسسية الأساسية.

6- **الافتراضات والاعتبارات:**

- سيتم تقييد السفر الدولي والمحلي بشدة بالنسبة لمعظم البلدان التي يعمل فيها الصندوق في المستقبل المباشر، ويمكن أن يكون الوصول إلى السجلات، والأدوات، والأفراد محدودا. وسوف يواجه مقدمو الخدمات والشركاء الخارجيون قيودا مماثلة.
- ويمكن أن يواجه تنفيذ البرامج الممولة من الصندوق تأخيرات في عدد من البلدان، كما سيكون الحال بالنسبة لأنشطة دعم البرامج المرتبطة بها والإشراف عليها.
- وسوف يواجه موظفو الصندوق قيودا على العمل وسوف يركزون وقتهم وجهودهم على إدارة أنشطتهم وإعادة ترتيب أولوياتها لمواجهة التحديات التي تفرضها حالة الطوارئ الناجمة عن مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) – وبالتالي سيقضون وقتا أقل في عمل المراجعة العادي لمكتب المراجعة والإشراف، الذي يركز على تخفيف المخاطر الأطول أجلا.
- يترتب على حالة الطوارئ والتغييرات اللاحقة زيادة المخاطر، وستحتاج الإدارة ولجنة مراجعة الحسابات إلى ضمانة من مكتب المراجعة والإشراف بأن تلك المخاطر تتم إدارتها بشكل صحيح خلال فترة الأزمة.
- وسوف تكون المخاطر أكبر إذا طالت الأزمة وتأثرت البلدان المانحة والمستفيدة التي يتعامل معها الصندوق إلى حد كبير.

7- **التغييرات في المخاطر في عام 2020 وما بعده بسبب حالة الطوارئ الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19):**

- **المخاطر على تحقيق أهداف البرامج متوسطة الأجل**. تتعلق زيادة المخاطر الرئيسية التي حددها مكتب المراجعة والإشراف بانخفاض قدرة متلقي القروض والمنح على تصميم وتنفيذ المشروعات؛ وانخفاض قدرة الصندوق على تصميم المشروعات، ودعمها، والإشراف عليها؛ وبالأثر على التمويل المشترك الوطني ودعم البرامج إذا تمت إعادة توجيه موارد الدول الأعضاء المتلقية إلى الأنشطة الوطنية الأخرى ذات الأولوية.
- **المخاطر على قدرة الصندوق على دعم أهدافه الاستراتيجية ماليا الآن وفي المستقبل**. تتعلق زيادة المخاطر الرئيسية التي حددها مكتب المراجعة والإشراف بالأثر الذي سيتركه التراجع المالي والاقتصادي العالمي، وإعادة ترتيب أولويات الميزانيات الوطنية على الصندوق. ويشمل ذلك الأثر

على التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وتعبئة الموارد الحالية، والتدفقات العائدة من القروض، والمتأخرات، وحافظة الاستثمار. كما أن التقلبات المفرطة في أسواق العملات يمكن أن تؤثر أيضا على سيولة الصندوق وقائمة موازنته، وإمكانية التنبؤ بالتعهدات للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. واجتماع هذه العوامل معا قد يؤثر على السيولة وبالتالي على المكانة الائتمانية للصندوق وقدرته على الاقتراض.

- **المخاطر على التشغيل الفعال لعمل الصندوق وتحقيق الأهداف المؤسسية خلال وبعد الأزمة**. وقد حدد مكتب المراجعة والإشراف تحت هذا العنوان زيادة محتملة في المخاطر المتعلقة، بين جملة أمور أخرى، باستمرارية العمل؛ والأثر على الموظفين نتيجة العمل عن بعد والحجز المنزلي لفترة طويلة؛ والحد من القدرة على أداء مهام معينة، والحد من القدرة على تطبيق بعض الضوابط والإشراف عليها؛ وزيادة التعرض للجريمة السيبرانية؛ والتأخيرات في الإصلاحات المؤسسية الضرورية؛ وتعطيل الأحداث المؤسسية، وغيرها من المعالم البرامجية والمالية بسبب فترات عدم اليقين الطويلة المتعلقة بالقيود.

8- ومع تطور المخاطر المتعلقة بالوباء على عمل الصندوق على مدى الأشهر القليلة القادمة، سيواصل مكتب المراجعة والإشراف إعادة تقييم وتعديل نهجه في الإشراف، بالاعتماد أيضا على التغذية الراجعة من عمليات إدارة المخاطر المؤسسية.